



الشمول خطة التنمية المستدامة 2030 في البلدان العربية بين التنفيذ والتحديات  
The 2030 Agenda for Sustainable Development in Arab Countries Between  
Implementation and Challenges

د. باية وقنونى<sup>1</sup>، د. عبد الرحيم لطيسة<sup>2</sup>، د. منال عمارة<sup>3</sup>

1جامعة البويرة-، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة البويرة الجزائر، ouaguenounia@gmail.com

2جامعة البليدة 02-، الجزائر، letaissaabdelhalim@mail.com

3جامعة الجزائر 03، الجزائر، amara.manel@univ-alger3.dz

ملخص:

مع تزايد عدد السكان وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية، ازداد الاهتمام بالتنمية المستدامة في عملية التخطيط بهدف وقف تدهور البيئة والحفاظ عليها، وحفظ حقوق الأجيال القادمة. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وعلى متابعة تنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في المنطقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التقدم في تنفيذ الخطة تعيقه تحديات جسيمة تواجهها دول المنطقة وشعوبها بعضها متأصل وجذري، وان التقدم نحو تحقيق مستقبل مستدام للناس في المنطقة العربية غير منتظم، كما أن غالبية الشركات المشاركة في الإتفاق العالمي لا تفعل ما يكفي للمساعدة في تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. الكلمات المفتاحية: خطة التنمية المستدامة، المنطقة العربية، التحديات، المتابعة.

**ABSTRACT**

With the increasing population and increasing pressure on natural and environmental resources, interest in sustainable development increased in the planning process with the aim of stopping environmental degradation and preservation, and preserving the rights of future generations.

This study aims to shed light on the main challenges facing the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development in the Arab region, and to follow-up the implementation of the seventeen goals for sustainable development in the region. And my roots are, and that progress towards achieving a sustainable future for people in the Arab region is uneven, and the majority of companies participating in the global compact are not doing enough to help achieve the United Nations' sustainable development agenda.

**Key words:** sustainable development plan, the Arab region, challenges, follow-up.

1. المقدمة :

تضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق مشتركة لمستقبل البشرية وكوكب الأرض، وتشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خطة عمل عالمية لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار لجميع الناس. وتعتبر المنطقة العربية منطقة متنوعة من منظور التنمية المستدامة، حيث يوجد منها دولاً تعرف بالاستقرار والازدهار وهناك من تشهد صراعات وحروباً مأساوية، وفي الوقت نفسه، فإنّ بلدان المنطقة البالغ عددها 22 بلداً تربطها أواصر مشتركة من حيث التاريخ واللغة والثقافة، كما أنّها تتقاسم العديد من التحديات والفرص المتشابهة.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: باية وقنونى، الإيميل: ouaguenounia@gmail.com

ومن هنا تنطلق إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها كالآتي:

ما هو مسار الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ، وفيما تتمثل أهم تحدياتها؟

ويندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ماذا تعني خطة التنمية المستدامة 2030، وماهي أهدافها؟
- هل الدول العربية تسير في الطريق الصحيح المؤدي إلى تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة؟
- ماهي أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

- ملامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030:
- متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية؛
- تحديات تنفيذ خطة 2030 في البلدان العربية.

2. ملامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

في سبتمبر 2000، التزم قادة العالم بتحقيق [الأهداف الإنمائية للألفية](#) بحلول 2015. تمتد رقعة هذه الأهداف لتشمل خفض أعداد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف، فضلا عن الحد من انتشار الإيدز وتعميم التعليم الابتدائي، وإدراكا من الأمم المتحدة للنجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت حملة عالمية جديدة وطموحة تتمثل في [جدول أهداف التنمية المستدامة لعام 2030](#) والتي سنعرضها في الآتي:

1.2. نظرة عامة لخطة التنمية المستدامة 2030:

تم اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالإجماع من قبل قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة الذي عقد في سبتمبر 2015، تم البدء في تنفيذها في جانفي 2016 لتعمل البلدان حتى عام 2030 على تنفيذ أهداف هذه الخطة، مع كفالة اشتغال الجميع بتلك الجهود، حيث يتمثل الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في "عدم إغفال أحد". وهذه الخطة غير ملزمة قانونياً وهي تعهد طوعي بالعمل. وتقع مسؤولية وضع الأولويات الوطنية والتنفيذ على الحكومات بالشراكة مع كل الأطراف المعنية، ويتم متابعة تنفيذها بصفة دورية كل عام من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF. (جامعة الدول العربية، 2017، ص 01)

وباعتماد هذا القرار، انتقل المجتمع الدولي من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة جديدة تعرف الآن بإسم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تحدد الاتجاه الذي يتوقع أن تعتمد الدول حتى عام 2030 في ما يتعلق بالتنمية المستدامة. (رشماوي، 2017، ص 14)

وتتألف الخطة من عدة أقسام متكاملة غير قابلة للتجزئة، حيث يشتمل الإعلان على: المقدمة، والرؤية، والمبادئ والالتزامات المشتركة، والخطة الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض. وتتضمن الديباجة رؤية واضحة وطموحة تضع الناس والكوكب والازدهار في جوهرها، وتحتوي الخطة على 17 هدف (لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، و 169 غاية /مقصد، و 231 مؤشر. وتشتمل الغايات المدرجة تحت كل هدف على وسائل التنفيذ، إضافة إلى الهدف 17 المخصص لتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (جامعة الدول العربية، 2017، ص 01)

وتجدر الإشارة أن مصطلح التنمية المستدامة ظهر وأخذ إهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 ، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم" ، وقد إتفق العديد من

دول العالم بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة". (صاطوري، 2016، ص 300)

ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرتها المستقبل والأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى أربعة مبادئ أساسية هي: (الإسكوا، 2016، ص 05)

1. الطابع الكلي للخطة، أي عدم جواز تجزئتها عند التنفيذ؛

2. الاتساق المفهومي والتطبيقي بين كل عناصرها؛

3. الترابط بين الأبعاد والأهداف والغايات؛

4. التكامل في ما بين السياسات والتدخلات.

ويتطلب الالتزام بكل ذلك جهوداً ممنهجة ومخططة لها على النحو المناسب، كي لا يكون التنفيذ الوطني عشوائياً ولا يفي بمتطلبات البلد أو منفصلاً عن السياق الكوني. وفي هذا السياق، تتمحور الخطة حول خمسة عناوين كبرى توجه العمل الإنمائي خلال الخمس عشرة سنة المقبلة من أجل "تحويل عالمنا"، وهي:

- الناس (تنمية لا تستثني أحدا)؛

- الكوكب (تحويل الاستدامة إلى محور الاهتمام في العمل الإنمائي)؛

- الأزدهار (جعل النمو في خدمة الناس دون الإضرار بالطبيعة)؛

- السلام (بما هو شرط للتنمية إلى جانب الحكم الرشيد)؛

- الشراكة (إقامة شراكة عالمية والالتزام بمبدأ الشراكة بين الجهات المعنية على مختلف المستويات).

## 2.2. أهداف خطة التنمية المستدامة 2030:

لمواجهة التحديات الحالية التي تواجه اقتصاديات العالم، اتفق المجتمع الدولي من خلال عملية تشاورية ومداولات استغرقت عشرون شهراً من جانفي 2015 وحتى شهر أوت 2016 على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169 غاية حتى عام 2030 خلفاً لأهداف التنمية للألفية التي افتقدت ضرورة وأهمية تكامل ودمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وقد تم وضع رموز وألوان لكل هدف يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أهداف التنمية المستدامة



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، (2020)، ص 01

نلاحظ من الشكل أن هناك سبعة عشر (17) هدف لخطة التنمية المستدامة 2030 وهي:

- 01- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- 02- القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- 03- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- 04- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- 05- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- 06- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- 07- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- 08- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (جزء العمالة)؛
- 09- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها؛
- 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع.

### 3. متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:

يستوجب تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وتحقيق أهدافها تعزيز القدرة على وضع سياسات متكاملة ودعمها، وجمع البيانات وتحليلها وإرساء شراكات متينة بين أصحاب المصلحة المتعددين كقيلة بدعم الالتزام الاجتماعي بكامله وحشد وسائل للتنفيذ ولا سيما التمويل والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق وتنمية القدرات، وبعد دراسة أجراها المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019، توصل المنتدى إلى مجموعة من النتائج حول مدى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية أهمها: (المنتدى العربي للتنمية المستدامة، 2019، ص )

- بعد أربع سنوات على اعتماد أجندة 2030 ، لا يزال التقدم المنجز في المنطقة العربية كما في العالم بعيدا عن الآمال والطموحات، حيث ترتفع نسب الفقر والجوع و اللامساواة وتنتشر النزاعات والحروب ويهدد التغير المناخي استدامة الكوكب وتتباطأ معدلات النمو، ويؤدي النمط الاستهلاكي السائد إلى تدهور البيئة ويعرقل الاستقطاب السياسي العالمي القدرة على العمل الجماعي؛
- رغم جهود الدول العربية والتقدم المحرز في مواضيع إنمائية عديدة خصوصا تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، إلا أن رصد التقدم المحرز حسب المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة ال 17 يظهر تأخرا واضحا في الإنجاز ويوحى بأن الدول العربية مجتمعة لن تحقق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030 ؛
- تعيق التقدم تحديات جسيمة تواجهها دول المنطقة وشعوبها وبعضها متأصل وجذري ؛
- إن أثر الاحتلال والنزاع على شعوب المنطقة ومؤسساتها ومواردها الطبيعية والبنية التحتية والسلم الأهلي، وعلى مسار التنمية المستدامة عموما ، هو أثر جامع ولا يكبل فقط قدرة المنطقة على النهوض بمشروع تنموي تحويلي ولكنه أيضا أدى ويؤدي إلى تراجع كبير في المكتسبات التنموية الأساسية ومنها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم وتمكين النساء والفتيات؛
- من الضروري أن تعمل الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة على سد الفجوة الكبيرة في البيانات خاصة في البيانات المفصلة، ليس فقط لرصد التقدم المحرز ولكن أيضا لتصويب السياسات والبرامج وتقليص المسافة التي تفصل الدول العربية عن مقاصد وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ويوضح الجدول رقم 01 النتائج التي تم تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة في بلدان المنطقة العربية.

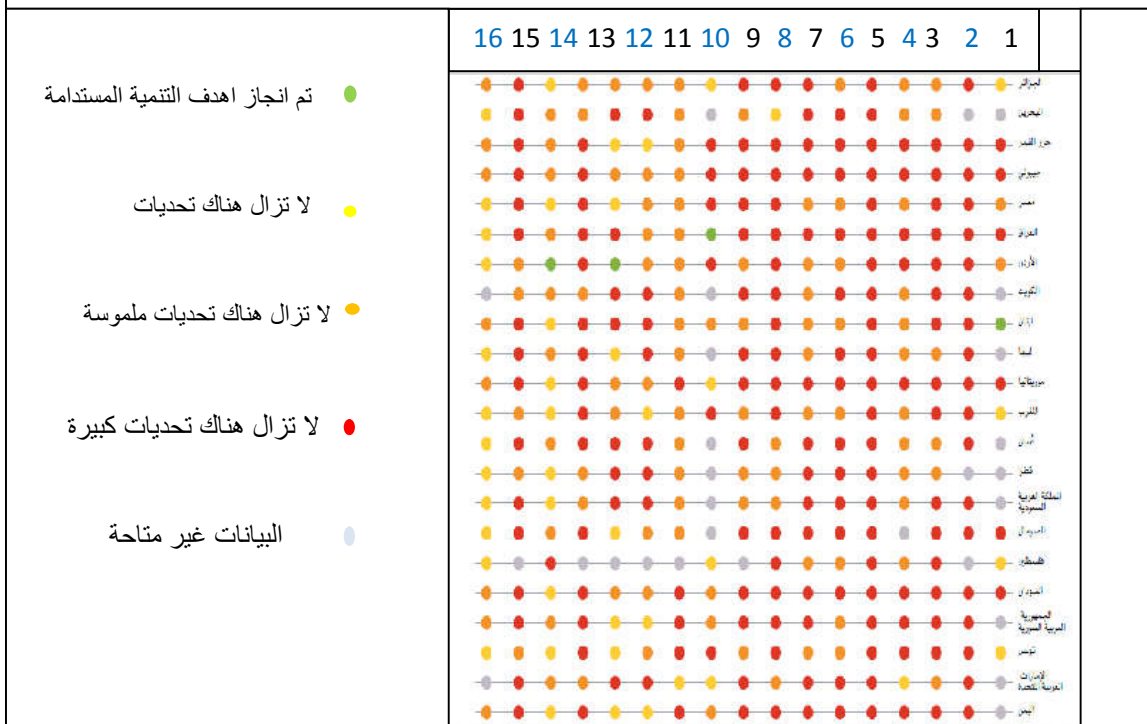
الجدول رقم (01): تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشر التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الترتيب حسب مؤشر التنمية المستدامة	درجات مؤشر التنمية المستدامة 2017	الترتيب حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي	درجة مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربية لعام 2019	الدولة
08	0.754	01	66.69	الجزائر
01	0.863	02	66.17	الإمارات العربية المتحدة
15	0.667	03	65.77	المغرب
10	0.735	04	65.33	تونس
09	0.735	05	65.28	الأردن
07	0.757	06	63.09	لبنان
05	0.821	07	62.84	عمان
12	0.696	08	61.59	مصر
06	0.803	09	61.08	الكويت
02	0.856	10	60.57	قطر
04	0.846	11	59.82	البحرين
03	0.853	12	56.72	المملكة العربية السعودية
14	0.685	13	55.49	العراق
11	0.706	14	53.90	ليبيا
17	0.52	15	52.75	موريتانيا
19	0.502	16	52.11	السودان
16	0.536	17	51.86	الجمهورية العربية السورية
20	0.476	18	51.04	جيبوتي
18	0.503	19	48.26	جزر القمر
21	0.452	20	46.89	اليمن
n/a	n/a	21	43.41	الصومال
13	0.686	n/a	n/a	فلسطين

المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2019، ص 08

يوضح الجدول انه في عام 2019، برزت خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر، مما يعني أنها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه الدول هي: الجزائر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن، في حين تخلفت عن الركب ثلاثة بلدان، حيث حققت أقل من 50% من أهداف التنمية المستدامة: جزر القمر واليمن والصومال، وستحتاج هذه البلدان إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، و تظهر فلسطين لأول مرة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، لكن نظرا لانخفاض البيانات المتوفرة (55% من جميع المؤشرات تضم بيانات عن فلسطين)، فإنها لم تحصل على درجة إجمالية على المؤشر. كما يوضح الجدول أن هناك فرق في تطور مؤشر التنمية بين الدول العربية من سنة 2017 إلى سنة 2019، حيث كانت تحتل المرتبة الأولى الإمارات العربية المتحدة، وكانت الجزائر تحتل المرتبة الثامنة، غير انه وبفضل الجهود الدولية الجزائرية، استطاعت هذه الأخيرة احتلال المرتبة الأولى في مؤشر أهداف التنمية المستدامة عربيا. ولتوضيح مدى تقييم انجاز كل هدف وضعنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية



المصدر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2019، ص 14

كما هو موضح في لوحة المتابعة الموضحة في الشكل السابق، فإنه لا تزال العديد من الدول العربية تواجه تحديات ضخمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، حصلت جميع البلدان المقيّمة على درجة حمراء. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثلثي هذه البلدان أو أكثر حصلت على درجة حمراء في هدف التنمية المستدامة رقم 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف رقم 6 (لمياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف رقم 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)، والهدف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف رقم 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف رقم 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف رقم 16 (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة)، ولا يوجد سوى هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة، حيث لم يحصل أي بلد في المنطقة على درجة حمراء وهو -الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

وقد اشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقريرها سنة 2016 إلى أن الالتزام الحكومي على أعلى مستوى هو ما يضمن التنفيذ والمتابعة، أي كانت طبيعة البنية المؤسسية، حيث المؤسسات التشريعية (كالبرلمان ولجانه المتخصصة) توفر الإطار التشريعي الداعم لتنفيذ خطة التنمية، والأجهزة الإحصائية تتولى متابعة عملية التنفيذ.

ويتوقع من المؤسسات المعنية بخطة 2030 القيام بالمهام الرئيسية التالية: (الإسكوا، 2016، ص 10)

- تعزيز وتنسيق استراتيجيات تنفيذ الخطة؛
- وضع إطار وطني لمتابعة عملية التنفيذ وتحديد المؤشرات؛
- إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- استشارة الجهات المعنية وتعزيز الحوار مع الشركاء غير الحكوميين؛



- التحضير للمشاورات الإقليمية والعالمية بخصوص تنفيذ ومتابعة الخطة. وفقا لتقرير جديد للأمم المتحدة عن القطاع الخاص الذي هو الأخر له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، فإن 39 بالمئة من الشركات التي شملتها دراسة قام بها، تعتقد أنها وضعت أهدافا طموحة بما يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وان اقل من ثلث الشركات تعتقد أن صناعتها كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030. (موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020، ص01)

#### 4. تحديات تنفيذ خطة 2030 في البلدان العربية:

لا شك أن الحكومات العربية التي سعت إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم التزمت بأهداف التنمية المستدامة ستواصل السعي لبلوغ الأهداف الجديدة، ولكن التحديات كثيرة وصعبة على هذا المسار، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية، ونقص البيانات، وغياب الآليات المؤسسية التي تسهل نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن العقبات البيئية. ويمكن تقسيم أبرز التحديات التي تعترض التنمية بشكل عام من تحليل خطة 2030، والتنمية في المنطقة العربية بشكل خاص إلى نوعين هما:

##### 1.4. التحديات النابعة من البيئة العالمية:

بشكل عام، لا يمكن اعتبار البيئة العالمية الراهنة مساعدة على تحقيق خطة 2030، وسيكون لذلك تأثير سلبي على مسار التنمية في البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية. فالخطة تدعو إلى تحول نوعي في إدارة التنمية في العالم، وهذا يتطلب تحولات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتصبح مستدامة، وتحولات لا تقل أهمية في إدارة الاقتصاد العالمي ومنظومة الحوكمة العالمية للحد من اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة، والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء، والأهم من كل ذلك إرساء السلام والأمن والاستقرار في مناطق مضطربة كثيرة من العالم. ولكن الطريق إلى هذه الأهداف الطموحة مزروع بتحديات كثيرة نابعة من البيئة العالمية غير المؤاتية، وفي ما يلي أبرز هذه التحديات: (الإسكوا، 2016، ص 23)

- الاستمرار في نهج عسكرة السياسة الدولية، إذ لا شيء يشير إلى احتمال انحسار هذا التوجه في المدى القريب، لا بل ثمة مؤشرات مقلقة على تصاعد نفوذ التيارات الأصولية والانعزالية المتطرفة في بلدان الجنوب والشمال على حد سواء. وليست الحركات المتطرفة في المنطقة العربية هي وحدها التي تطرح تهديدا، بل أيضا التدخل العسكري من قبل قوى خارجية كبرى بحجة مساعدة بلدان المنطقة على حل نزاعاتها؛
- عدم التقدم الفعلي في إنجاز الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة الدولية، فلم تجر التعديلات المطلوبة في نظام الاقتصاد والتجارة العالمي ولا عولجت مشكلة الديون ولا وفاء البلدان المتقدمة بتعهداتها بزيادة مساعدات التنمية وترشيدها؛
- عدم تنظيم الأسواق العالمية، لا سيما ما يتعلق بأسعار المواد الخام. وإذا كان النفط محيدا نسبيا عن ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد أدخل المنطقة العربية كلها تحت تأثير هذا النمط من سياسات تسعير المواد الخام، مما فرض ضغوطا على موارد البلدان النفطية؛
- السياسة الدولية تجاه المنطقة العربية التي تفرض ضغوطا إضافية، وذلك بحكم ما يرتبط بها من حروب ونزاعات وأعمال إرهاب وهجرة غير شرعية، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى.



#### 2.4. التحديات النابعة من ظروف المنطقة العربية:

بيّنت دراسات وطنية وإقليمية عدة التحديات التنموية في البلدان العربية منفردة وفي المنطقة بشكل عام، ويمكن توضيح هذه التحديات في الآتي: (جامعة الدول العربية، 2017)، الاطار الاسترشادي العربي، ص ص 08-09).

##### 1.2.4. تحديات ذات صبغة مؤسسية:

- لا يوجد نظام حوكمة جيد يعمل من خلال مؤسسات تدار بكفاءة وفي ظل إطار من الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المجتمعية؛
- لا توجد استراتيجيات متكاملة ومترابطة طويلة الأمد والتي تشمل آليات التمويل والتنفيذ، والمتابعة والتقييم؛
- منهجية غير واضحة لإعداد الخطط، والبرامج، ومتابعة تنفيذها؛
- ضعف النظام المالي الحالي على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة؛
- ضعف في منظومة الأمن القومي والسلم والاستقرار؛
- عدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة وفي صورة مناسبة لدعم اتخاذ القرار.

##### 2.2.4. تحديات ذات صبغة اقتصادية:

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية؛
- انخفاض أسعار البترول والغاز وتأثير ذلك على الدخل القومي للدول العربية المصدرة لهما.
- انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة للنزاعات، الاضطرابات، وعدم استقرار الأوضاع السياسية في عدد من البلدان العربية؛
- ندرة المياه والطاقة والأرض الصالحة للزراعة والتي من المتوقع تفاقمها مع التغير المناخي؛
- تهديدات الأمن الغذائي، بسبب تدهور الأراضي وشح المياه وضعف كفاءة استخدامها في الزراعة؛
- الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة لتغطية ما بين 50 و 100 في المئة من الحاجات الغذائية للمنطقة؛
- انخفاض حجم الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة؛
- الدعم الضخم لأسعار الطاقة والمياه والغذاء والذي أدى الى سلوكيات استهلاكية غير رشيدة، واستنزاف لراس المال الطبيعي المحدود، والتوزيع الخاطئ للموارد؛
- عدم جاهزية النظم المالية بتصميمها الحالي لتحقيق التكامل بين القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات العربية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات الضريبية، وتعديل نظم دعم الأسعار، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لدعم التنمية المستدامة.

##### 3.2.4. تحديات اجتماعية:

- النمو السكاني البالغ نحو 2.2 في المئة؛
- تهيئة المنطقة الى مسألة التعداد الديمغرافي، وتشجيع الاستثمارات في المناطق الأكثر فقراً لإضفاء التوازن في توزيع السكان وتوجيه الاستثمارات حسب خصوصيات كل دولة؛
- مقاومة الفقر والحد من الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية بالمجتمعات العربية؛
- حجم البطالة المتزايد خاصة بين الشباب و النساء ؛
- العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ودمج كافة فئات الشعب خاصة الطبقات الفقيرة في عملية اتخاذ القرار وفي عملية التنمية؛
- المساواة بين الرجل والمرأة ودعم وتعزيز دور الأسرة في بناء المجتمع والتنمية المستدامة؛

- دور المرأة والشباب والطبقات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المستدامة؛
- القدرات والكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة؛
- مستوى التعليم وأهمية النهوض به ونشر الوعي والثقافة الداعمة لعملية التنمية المستدامة؛
- مستوى الخدمات الصحية والتأمين الصحي لكافة فئات الشعب خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المعاشات؛
- الخدمات اللازمة لمتوسطي الدخل والطبقات الفقيرة والمهمشة من سكن، ومواصلات، ووظائف، وخدمات اجتماعية من تعليم، وصحة، وخدمات ثقافية؛
- ظهور العشوائيات في المدن الكبرى وظهور جيوب وأحياء الفقر في بعضها نتيجة للهجرات الداخلية باتجاه المناطق الحضرية؛
- حجم اللاجئين في عدد من البلدان العربية ودمجهم اجتماعيا واقتصاديا في الدول المستقبلية وتوفير الخدمات اللازمة لهم.

#### 4.2.4. تحديات بيئية:

- الفقر المائي بالمنطقة العربية؛
- الاعتماد على موارد مائية من أنهار متشاطئة وأحواض مائية جوفية مشتركة، تنبع في دول أخرى وتصب في دول عربية وتنامي ظاهرة موت الأنهار في المنطقة العربية وتحول بعضها لأنهار موسمية؛
- تدهور الأراضي وتراجع صفات التربة الزراعية وقدراتها الإنتاجية؛
- زيادة معدلات التصحر، وفقدان الغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي، والثروة السمكية ومدى توافرها وعلاقة ذلك بالتوزيع السكاني ومستوى التبادل الاقتصادي بين الدول العربية؛
- الآثار السلبية المتوقعة من تغير المناخ؛
- الآثار السلبية البيئية الناتجة عن الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والحروب والنزاعات المسلحة بالمنطقة العربية؛
- زيادة معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة الاستخدام المتزايد للطاقة الأحفورية؛
- توسع الرقعة العمرانية للمدن الكبرى وانحسار المناطق الخضراء فيها، وارتفاع تكون الجزر الحرارية؛
- زيادة معدلات المخاطر والأزمات والكوارث البيئية؛
- نقص الوعي لدى الشعوب بأهمية البعد البيئي وعلاقته بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ودعم مسار التنمية المستدامة وأثر ذلك على رفاهية الإنسان.

#### 5.2.4. تحديات إقليمية ودولية:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية؛
- الاضطرابات وعدم استقرار الأوضاع السياسية في بعض دول المنطقة؛
- الحاجة إلى استراتيجيات عربية تعمل على دعم التعاون والتكامل العربي؛
- تنفيذ الالتزامات والاتفاقيات الدولية؛
- مشكلة اللاجئين وما تشكله من أعباء إضافية على اقتصادات الدول المضيفة؛
- الانسجام السياسي بين الدول العربية حول العديد من القضايا الجوهرية والالتزامات في المنطقة العربية مما يحد من آفاق وبرامج التكامل في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

وجاء في التقرير الجديد حول التنمية المستدامة والذي صدر عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وعلى رأسها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) أنه في الوقت الذي يتخبط العالم لاحتواء جائحة كوفيد-19 وآثارها، تزداد صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالنسبة للكثير من البلدان العربية ويشرح تقرير الأمم المتحدة العقبات التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومن أبرزها النزاعات في المنطقة العربية والتي أدت إلى زيادة في معدلات الفقر المدقع مقارنة بعام 2010، كما يشير إلى أن الإنفاق على البحوث والتطوير يقلّ عن المتوسط العالمي بنحو 60%.

وإلى جانب تلك العقبات التي تعيق التقدم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة، يشير التقرير إلى ظواهر لا يمكن السيطرة عليها مثل تغيّر المناخ، ويبين على سبيل المثال، أن الجفاف ألحق أضراراً بأكثر من 44 مليون شخص في المنطقة بين عامي 1990 و2019، وأن قيمة الأضرار الاقتصادية للكوارث تجاوزت 19.7 مليار دولار في الفترة نفسها. (موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020، ص01)

كما تشير التقديرات إلى أنّ تغيّر المناخ سيحد من توفر المياه، ويغيّر أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة، ويقلّص فرص العمل في الزراعة، ويزيد من موجات الحر. وأشار التقرير إلى أن إزالة العوائق تتطلب إجراء تحول في نهج التنمية، وأن اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحتاج المنطقة العربية إلى تغيير هيكلي يضعها على مسار التحول المنشود، وقد أكد على أن إحقاق التغيير يتطلب جهوداً جادة من الحكومات وصناع القرار، وأن التحول الجذري يبقى مشروع المجتمع بأسره، فخطة عام 2030 تبقى في صلبها الناس والتزامهم وقدرتهم على التغيير، ويشمل ذلك قدرة المجتمع المدني والصحافة والقطاع الخاص على تأدية أدوارهم بنشاط وفعالية.

## 5. النتائج:

على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهوداً ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية، ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج أبرزها:

- توفر خطة التنمية المستدامة رؤية عالمية ومتكاملة وتحولية وقائمة على حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة والسلام والأمن، وهي قابلة على كافة الأشخاص وجميع البلدان، بما في ذلك الأكثر تطوراً منها؛
- تم اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر 2015، وتوسّع الخطة إلى تحقيق 17 هدف و169 غاية و231 مؤشر؛
- تركزت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أربعة مبادئ أساسية و خمسة عناوين كبرى توجه العمل الإنمائي خلال الخمس عشرة سنة المقبلة؛
- بعد خمسة سنوات على اعتماد أجندة 2030، لا يزال التقدم المنجز في المنطقة العربية كما في العالم بعيداً عن الآمال والطموحات؛

- أحرزت الجزائر تقدم ملحوظ في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وقد احتلت المرتبة الأولى عربياً سنة 2019.
- يعيق التقدم تحديات جسيمة تواجهها دول المنطقة وشعوبها وبعضها متأصل وجذري ومن أهمها ازدياد معدلات الفقر وضعف النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل، وتعدد النزاعات التي تزعزع إمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي، والبطالة المرتفعة خاصة في صفوف الشباب والشابات، والفوارق التنموية الكبيرة بين المناطق وفئات المجتمع، بالإضافة إلى انعدام المساواة بين الجنسين والحاجة إلى مؤسسات قادرة ومستجيبة لاحتياجات جميع الفئات والمناطق،

وضعف التنسيق في السياسات عبر القطاعات وإشراك أصحاب المصلحة المختلفين بمن فيهم المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحدي تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية بما فيها المياه؛  
6. المناقشة:

رغم التحديات التي تواجهها الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن التقارير أبرزت نجاح العديد من دول المنطقة العربية في مجالات مرتبطة بعمق بأهداف التنمية المستدامة ووثيقة الصلة بالتنمية البشرية المستدامة، حيث تمكن ثلثا البلدان العربية أو أكثر من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال، أو على الطريق نحو تحقيق ذلك.

وهناك توجهات مماثلة ملحوظة نحو مجالات إتاحة الوصول الشامل إلى الطاقة الكهربائية والوصول إلى الإنترنت عبر النطاق العريض الجوال. كما ظهرت توجهات إيجابية أخرى تتجلى في معدلات تحصين الأطفال الرضع، وتوفير الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية ووقود الطهو النظيف، ومن المهم التأكد من قدرة البلدان في جميع أنحاء المنطقة على تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الأخرى أيضاً، إلى جانب دعم هذه التوجهات الإيجابية.  
7. الخاتمة:

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى جملة من التوصيات ندرجها في الآتي:

- التأكيد على مبدأ المشاركة الحقيقية والتكامل والتنسيق بين المؤسسات وكافة الأطراف المعنية على المستويين الوطني والإقليمي في تنفيذ ومتابعة خطة 2030 .
- رصد الواقع وتجلياته وتداعياته على الإنسان في المنطقة العربية وعلى البيئة الطبيعية في عملية التخطيط التنموي مع الأخذ بالاعتبار التغيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والسياسية واستناداً إلى البيانات والأرقام والسياسات والآليات.
- دعم البحث العلمي وروح التنافسية العلمية وكذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تساعد على ربط أبعاد التنمية المختلفة وتطوير السياسات والمناهج التنموية ورصد وتقييم أثارها على الإنسان والمجتمعات والإرث الثقافي المشترك.
- نشر المعرفة وتعميمها على المجتمع والأفراد، والربط بين مصادر إنتاج المعرفة واستهلاكها ؛
- بناء وتعزيز القدرة المؤسسية والتواصل بين الحكومات العربية والمؤسسات المالية والقطاعين العام والخاص وإرساء الشراكة المثمرة بينهما وتعزيز الشفافية والمساءلة والرصد ونُظم جمع البيانات، وتبادل المعلومات وتدعيم دور المؤسسات العلمية والبحثية، وزيادة الحوار والتعاون بين القطاعات، وتعزيز الحوكمة المحلية.
- استكمال وتعزيز نظم الابتكار الوطنية وإدماج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.
- إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية للحكومات العربية؛
- معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والإقليمية العربية، خصوصاً تلك المتعلقة بأثار النزاعات؛
- ضرورة إنهاء الصراعات في المنطقة العربية، وتعزيز هيكل الحكم للمساعدة في بناء مجتمعات عادلة وسلمية؛
- الالتزام بحقوق الإنسان وتوسيع الفضاء المدني.
- وضع خطة إنمائية موثوقة تتجاوز الأهداف الإسمية والمؤشرات الكمية لمواءمة نظم الحوكمة العالمية مع خيارات السياسات الوطنية العربية؛
- ضرورة إجراء تحول في نهج التنمية وتغيير هيكلية يضع المنطقة العربية في المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

8. قائمة المراجع:

1. الجودي صاطوري، (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر- الواقع والتحديات-، مجلة الباحث، العدد16، ص ص 299-311.
2. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، (2019)، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 (المنطقة العربية)، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2016، تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، الدورة التاسعة والعشرون، الدوحة.
4. جامعة الدول العربية، (2017)، الإطار الاستراتيجي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، جامعة الدول العربية وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، مصر.
5. المنتدى العربي للتنمية المستدامة، (11/ افريل/2019)، تقرير بعنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية" المنتدى العربي للتنمية المستدامة، بيروت، لبنان.
6. مرفت ر شماوي (ماي 2018)، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، دليل الموارد للممارسين، شبكة المنظمات العربية، بيروت، لبنان.
- a. مواقع الانترنت:
7. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، (2020)، أهداف التنمية المستدامة، متاح على الرابط: <https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-Global-Goals.aspx>
8. جامعة الدول العربية (2017)، ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، متاح على الرابط <https://www.google.fr/search?ei=DWZvX8G0loeVlwTH2YjIAg&>
9. موقع أخبار الأمم المتحدة، (2020)، الأمم المتحدة تحذر من عدم قدرة المنطقة العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، متاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056312>
10. موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020، تقرير اممي جديد، متاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2020/07/1057701>